ما الذى نختاره لبيت المقدس : نحن بين أمرين !

د . سيد نوفل

أكتوبر

ف عام ١٩٥٠ اتفقنا نحن العرب على انتظار الزمن ليحل مشاكلنا . وقررنا الاحتفاظ بالمدويل لمنطقة القدس الكبرى فى وضعه النظرى الدولى حتى تتاح الفرصة لتحقيقه وذلك بعد أن تعذر علينا تنفيذ مقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الوصاية بهذا المدويل . وكان مصدر التعذر الافتقار إلى الخطة المشتركة الفعالة من ناحية . ومعارضة الحكومة الإسرائيلية والملك العربى الأردنى عبد الله من ناحية أخرى . وقد نجد لهذا سندا فى فن السياسة وحرفتها . فمن أسلوب السياسة الاحتفاظ بالمشاكل فى حجمها دون إتاحة الفرصة لإضافة تعقيدات جديدة عليها . فذلك من شأنه الاحتفاظ بالحلول الممكنة صغيرة أو ميسرة على قدر المشاكل ذاتها

لكن المشاكل القائمة بين دولتين أو أكثر لا تحل فى الواقع حلا جذريا . إنما تتدخل على الأيام والأزمنة جذورها وأشكالها . وتتحول من حال إلى حال . وبمقدار هذا التحول تعقيدا أو تبسيطا تتعذر الحلول أو تتيسر . كما أن خيوط القضية وأسبابها لم تكن كلها فى الأيدى العربية حتى تحركها أنى شاءت . ويسير الأيام ان تمكن للحل العادل للقضية

وهذا كان من الخطأ الفادح أن نتعامى عن العناصر المتصلة المتجددة . وأن نتناسى طرف المعادلة الأخر الذى لا ينتظر أبدا وهو إسرائيل

فقد استغلت الزمن لتوسيع أقدامها فى القدس العربية تحديا لقرارات الأمم المتحدة المتجددة كل عام وللشرعية الدولية .. مثلما استغلت الزمن دائما لتوسيع رقعة دولتها ولاحتلال جميع المناطق العربية الواسعة التى قررت الأمم المتحدة أن تكون منزوعة السلاح أو غير مسكونة .

وجاء العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧ ليحتل البقية الباقية من فلسطين وفى مقدمتها القدس الشرقية أو العربية . وبهذا لم يصبح لنا فى القدس واحدا وهو القدس العربية . إنما أصبح لدينا فى القدس الشرقية والغربية معا !!

فلم تمض ساعات قلائل على دخول الجيش الإسرائيلى القدس الشرقية حتى اصطر لإسرائيل احتلالها . مثلما اصطر احتلالها لسائر الضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء .. ويسر الاحتلال الإسرائيلى لهذه القدس الشرقية الالتزام العربى بالشرعية الدولية

فلم يدخل الأردنيون العرب السلاح إلى الضفة الشرقية احتراما لقرارات الأمم المتحدة . على حين جعلت إسرائيل الضفة الغربية قلعة مسلحة . صارية عرض الحائط بهذه القرارات . كأنما كتبت عليها الغربة من داخلها . وكتب عليها تعطيل قوانا وإمكاناتنا الكبرى .

■ ■ ■

ومازلت أذكر صباح السابع من يونيه . بعد أن حم القضاء أو كاد فيما بقى من فلسطين العربية .. فقد استمعت إلى نداء مذيع موجه من الملك حسين إلى أهالى القدس العربية والضفة الغربية قال فيه نصا : « اثبتوا حيث وجدتموهم . بأيديكم بأفواهكم بأسنانكم !! إن إخوانكم فى العروبة والإسلام معكم فى هذه المعركة البطولية التاريخية !! »

لكن الأيدى والأفواه والأسنان لا تجدى فى الحرب المعاصرة المتطورة . كما أن النجدة العربية والإسلامية لم تتيسر . ولم تتحول المعركة – التى لم تنشب – عن بطولة وشرف . إنما انتهت عن هزيمة وعار .

■ ■ ■

وبدأت أهوال التهويد للقدس الشرقية على الفور . ومضت إلى غايتها بلا تردد ولا هوادة . رفعت الحواجز والأسوار بين القدس القديمة والجديدة . وهدمت معالم تاريخية فى القدس القديمة . وأقيمت مكانها مساكن للاستيطان اليهودى .

ووسعت إسرائيل فى أبعادها العدوانية بثلاثة قوانين سنتها لإتمام التهويد للضفة الغربية . ولإدماج شطرى القدس فى بلدية واحدة .

ويقضى الأول بتطبيق نظم إسرائيل التشريعية والإدارية والقضائية فى القدس العربية .. ويسبغ الثانى الأماكن المقدسة فيها بلا قيد ولا تدبير . ويقضى الثالث بتوسيع اختصاصات البلديات بإجراءات استثنائية وبلا وسائل تشريعية ولا إجرائية .

وصاحب ذلك تسمية الشوارع والميادين بأسماء عبرية بدلا من الأسماء العربية . وتحويل المصارف العربية إلى مصارف إسرائيلية

الملك فيصل والملك الحسين اثناء قداسة بمسجد كبير فى المؤتمر الإسلامى الأول بالرباط وبكثير بالاقصى

وتطبق جميع قوانين العائلات والضرائب والنهب الإسرائيلية على القدس العربية.

وكانت قد اندلعت حريق المسجد الأقصى صباح الخامس والعشرين من أغسطس (آب) عام ١٩٦٩. فبعد ثلاث ساعات ونصف الساعة التهم الحريق ثلث المسجد الرائع الذي شيده الفن المصري، لعهد صلاح الدين الأيوبي، آية في الإبداع. كما التهم المحراب الشرقي بآياته القرآنية وزخارفه ونقوشه، والقسم الجنوبي من سقف المسجد، وحطم زجاج القبة وبثوره فسيفسائها الرائعة جميعا - فمن العرب عالميا الثالثة والعشرين، والمسلمين عالميا السجادة - بالويل والثبور وعظائم الأمور. وانتهت العواطف والمشاعر، وظهر المفاتيح أنها القاصمة لظهر الاحتلال والغيرة ليت القدس.

وانعقد مؤتمر القمة الإسلامي الأول بالرباط في ١٩٦٩/٩/٢٢. وشهدته الدول العربية كلها عدا سوريا والعراق المقاطعين له، وحضرته سبع عشرة دولة إسلامية. وبرغم جهود الملك فيصل والملك الحسن الثاني فإنه لم يأت بجديد مذكور.

فقد حمل إسرائيل مسئولية الحريق، ودعا إلى السلام العادل في الشرق الأوسط، وأكد الإصرار الإسلامي على تحرير القدس العربية.

لكنه رفض المواقف على الأراضي عوض بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بإسرائيل. كما تحفظت أربع دول إسلامية ذات شأن على بعض عبارات البيان.

ومن بعده عقد مؤتمر القمة العربي بالرباط كذلك في ١٩٦٩/١٢/٢٢. وعجز بسبب الفيتو العربي عن اتخاذ أي قرار في أزمة الشرق الأوسط عامة وفلسطين والقدس خاصة. وانتهى برجاء الملك الحريق الخمس الثاني والرئيس اللبناني شارل الحلو، في مستقبل عربي أفضل!!

■ ■ ■

وكان ذلك أمرا طبيعيا. فهزيمة ١٩٦٧ كانت لا تزال تنتج آثارها هنا. وحرب الاستنزاف المصرية قد توقفت. وأعمال المقاومة الفلسطينية قد تلاشت. وأعلن موشي ديان - وزير الدفاع الإسرائيلي حينذاك - أنها قد انتهت إلى غير رجعة. وما عدى أن المستقبل تعمل مالا يغدره المغدورون. وهكذا عاشت القدس العربية وسائر أراضينا المحتلة في غيابات اليأس والقنوط ست سنوات حسوما.

■ ■ ■

وأعادت حرب رمضان عام ١٩٧٣ إلى الأمة العربية الثقة بنفسها. وأكسبتها تأييدا دوليا عاما غير مسبوق في تاريخها الحديث.

ولو مضت الأمور كما ينبغي أن تمضي، ولم تفرق بين العرب الخلافات الداخلية والقتال الخارجي، ولم يخوضوا المعارك السياسية والقتالية ضد بعضهم بعضا، إذن لتم تحرير الأرض العربية المحتلة، ولي مقدمتها القدس، وقطعنا في طريق السلام والحرية والتنمية أشواطا واسعة.

■ ■ ■

وربما يكون من أخر قرارات حرب رمضان قد أعطيا في الشهر التالي مؤتمر القمة العربي بالجزائر. وليه تجدد الالتزام العربي بتحرير القدس الشرقية. وأن لم يتعرض لعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية المخالفة للشرعية الدولية التي اتخذتها إسرائيل في القدس العربية.

وهي الإجراءات التي كررت الأمم المتحدة إدانتها. وكانت مما في نفس ١٤٠ دولة من أعضائها الإخلاء الإسرائيلي الكامل عن

ليفي شارل حلو مستقبل عربي أفضل!

الدكتورة جولدا كوهين زعيم مركز إسرائيل في القدس حاليا

الجنرال موشي ديان الذي أعلن انتهاء المقاومة بعد هزيمة ٦٧

كل مقاطعاتها من تل أبيب إلى القدس العربية. ولم تخضع سوى ١٢ دولة للضغوط الإسرائيلية.

وفي الأسبوع الماضي أعادت سبع منها سفاراتها إلى تل أبيب. وتسير بقيتها في طريق الإعادة.

■ ■ ■

وكذلك تأكد الموقف العربي من الالتزام بتحرير القدس الشرقية في القرارات العربية على مختلف المستويات منذ قمة الرباط عام ١٩٧٤.

ولا ريب أن المقاومة الفلسطينية قد اضطرت مكانتها الوطنية والدولية. وأصبحت قوة لا يمكن التغاضي عنها. لقد تعرضت لأعمال إبادة إسرائيلية متصلة منذ عام ١٩٦٧. كما تعرضت للتكوارث على أيدي عربية من الأردن وسورية ولبنان وليبيا وغيرها.

ومع ذلك فقد تم الإجماع الدولي على الاعتراف بها. وهو اعتراف لم يكن أحد يتصوره قبل الحرب والسلام المصريين. بل إن المقاومة الفلسطينية قد أثبتت سيطرتها التامة على الأرض الفلسطينية المحتلة. والعجز الإسرائيلي التام عن مقاومة هذه السيطرة.

وإن جهود السلام التي تبذل حاليا ينعقد الإجماع العربي الإسلامي خاصة، والإجماع الدولي عامة، على أن قضية فلسطين والقدس العربية هي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي. وكان الموقف المصري في هذا انتقال موقفا جديرا بمصر العربية ودورها التاريخي في قضية فلسطين.

ومن ذلك نذكر الحقائق الآتية

أولا - إن احتلال إسرائيل للقدس العربية والشرقية معا لا يستند إلى حقوق وطنية. كما أنه يتحدى الشرعية الدولية. فقد احتلت إسرائيل القدس العربية في حرب ١٩٤٨. ولم تعترف بهذا الاحتلال ولا بما أعقبه من إجراءات الأمم المتحدة. بل أدانته مرارا. ورفضت الاعتراف بالقدس العربية عاصمة لإسرائيل وأصرت ١٤٠ دولة أجنبية على رفض نقل سفاراتها إلى القدس العربية منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن.

كما احتلت إسرائيل القدس الشرقية أثر العربية في حرب ١٩٦٧ العدوانية. وأدانت الأمم المتحدة وسائر المحافل الدولية هذا الاحتلال مرات كثيرة. وظهر التأييد العالمي التام للموقف العربي منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. كما تضاعف منذ مبادرة السلام عام ١٩٧٧. ثم ظهر أروع ما يكون في هذه الأيام.

ثانيا - إن قانون جولدا كوهين، أو مناحم بيجين، العدوان على القدس العربية، وتعزيز مركز إسرائيل في القدس العربية ذاتها. فأحدثت الدول القليلة التي اعترفت بها وظلت سفاراتها إليها، عوائق الانسحاب ونقل سفاراتها إلى تل أبيب.

وذلك هو ما دعا أبا إيبان وشيمون بيريز وغولدا مئير زعماء إسرائيل والصهيونية العالمية وجمهرة الصحف الإسرائيلية وإجماع الرأي العام العالمي إلى إدانة القانون العدواني على القدس العربية.

ثالثا - إن هذا القانون العدواني على القدس العربية لم يكن القانون العدواني الأول عليها. إنما كان الأخير في سلسلة من القوانين العدوانية المتصلة منذ احتلال القدس العربية عام ١٩٦٧ ومن شأنه المزيد من إضعاف الموقف الإسرائيلي وتهيئة المناخ الصالح للعمل العربي المشترك.

رابعا - إن قوى الرفض العربية في ليبيا وسورية والجزائر الديموقراطية وبين الفلسطينيين، فضلا عن القوى المعتدلة والمتوسطة في المغرب والمشرق، هذه جميعا تعمل في هذه الأيام لتكريس التحرك العربي.

ومن التعين على الحكومات ذات المسئولية في السعودية والكويت وسائر الخليج والمغرب والسودان، أن تتصدى لما يعد أن تأكد اليأس من أن المناورة أو الرشوة يمكن أن تنتج أيا من الثمار الناقصة.

خامسا - إن الدعوة الفلسطينية الحالية تدور على أن التخطيط العدواني ضد العرب، استهداف عزل مصر عن العالم العربي. ومع ذلك يعمل المكتوون لتوسيع الهوة بين الدول العربية، ولا يحملون المسئولية الوطنية، إنما يأخذون جانب المعتدين على الحقوق العربية.

سادسا - إن الحل العادل لقضية القدس الشرقية والعربية معا يقوم على اختيار أحد أمرين لا ثالث لهما.

الأول هو الرجوع إلى تدويل منطقة القدس كلها، وأن يكون الوجود العربي السياسي والعسكري والأمني في المنطقة العربية مساويا تمام المساواة للوجود الإسرائيلي.

والآخر هو تحرير القدس العربية وضمها إلى الضفة الغربية بعد تحريرها، وأن يكون الوضع العربي فيها مساويا تمام المساواة للوضع الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وحينئذ تكفل حرية الزيارة للأماكن المقدسة، وهي حرية رعاها العرب المسلمون والمسيحيون دائما. ومن الممكن إقامة اجراءات مشتركة لكفالة السلام في مدينة السلام.

وتلك أمانى عادلة. وهي قريبة المنال ما اتحد العرب. ووحدوا قواهم واستثمروا إمكانياتهم الوفيرة.